

الجملة الناقصة في اللغة العربية

نجلاء حميد مجيد

محمد نوري محمد الموسوي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

noorimhm@yahoo.com

الملخص

تتناول البحث مفهوم الجملة الناقصة عند النحويين والأصوليين ، أما النحويون فقد عرض البحث لآراء القدماء في الجملة الناقصة وكذلك لآراء المحدثين ، بعدها ناقش دلالة هذا المصطلح عند القدماء والمحدثين ونقد هذه الآراء وعرض أخيراً لأنواع الجملة الناقصة . أما الأصوليون فقد تناول البحث بالدراسة مفهوم الجملة الناقصة عند الأصوليين ، واستعرض أبرز آرائهم في ذلك . وخلص البحث إلى نتائج مهمة تكفلت الخاتمة ببيانها .

الكلمات المفتاحية : الجملة ، الناقصة ، في ، اللغة ، العربية.

Abstract

The researcher eat term wholesale missing when grammarians and fundamentalists, but grammarians presented the research to the views of the ancients in the sentencein complete as well as modernists, then to the views discussed the significance of this term when ancient and modern critique of these views and finally display the types of whole sale underemployment. The purists have touched on the concept of the study Wholesale missing when fundamentalists and accept the most prominent views in it.

Keywords: Wholesale ,missing,in,the Arabic ,language .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد ..

تعد الجملة من أهم المكونات الأساسية للغة ، بل تكاد تكون اللبنة التي قامت عليها كثير من الدراسات اللسانية الحديثة ، وترجع هذه الأهمية إلى كونها وحدة تركيبية تتخذها كل دراسة نحوية منطلقاً للوصف والتحليل والتعديد .

وقد أولى النحويون قدامؤهم ومحدثوهم الجملة اهتمامهم ، فدرسوا أنماطها وطريقة بنائها ف سجلوا ملاحظات مفيدة أغنت الدرس النحوي .

وكانت الجملة الناقصة مما تناوله المحدثون بالدراسة ذلك المصطلح الذي شاع عند المحدثين من علماء اللغة ، وإن كانت له جذور عند القدماء .

وقد تناول البحث مفهوم الجملة الناقصة عند النحويين والأصوليين ، أما النحويون فقد عرض البحث لآراء القدماء في الجملة الناقصة وكذلك لآراء المحدثين ، بعدها ناقش دلالة هذا المصطلح عند القدماء والمحدثين ونقد هذه الآراء وعرض أخيراً لأنواع الجملة الناقصة . أما الأصوليون فقد تناول البحث بالدراسة مفهوم الجملة الناقصة عند الأصوليين ، واستعرض أبرز آرائهم في ذلك . وخلص البحث إلى نتائج مهمة تكفلت الخاتمة ببيانها .

وأخيراً نقول هذا جهد المقل لم نبخل عليه بوقت أو قراءة أو بحث في المصادر ، فإن أصبنا - وهذا ما نرجوه - فيفضل من الله وإن أخطأنا - لا سمح الله - فمن أنفسنا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحثان

مصطلح الجملة الناقصة عند القدماء

ورد مصطلح "الجملة الناقصة" عند مجموعة من علماء العربية القدماء منهم ابن بابشاذ (ت : ٤٦٩هـ) إذ قال في حديثه عن الجملة الشرطية : "والجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب" ^(١) ، وورد كذلك عند السمين الحلبي (ت : ٧٥٦هـ) في تفسيره "الدر المصون" إذ ذكر هذا المصطلح عند حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة / ٦١] فقال : "وكانوا يعتدون في هذه الجملة الناقصة وجهان ، أظهرهما أنها تكون عطفاً على صلة "ما" وهو "عصوا" أي : ذلك بسبب عصيانهم وكونهم معتدين . والثاني : أنها استثنائية" ^(٢) . وهذا المصطلح قد ورد عنده مرة واحدة فقط ونجد هذا المصطلح عند ابن عادل الحنبلي (ت : ٧٧٥هـ) الذي نقل عبارة السمين الحلبي السالفة دون أي تغيير ، بل إنه نقل معظم كتابه إن لم نقل كله ^(٣) . وذكره أيضاً أبو سعيد العلالي (ت : ٧٦١هـ) في كتابه "الفصول المفيدة في الواو المزیدة" عند بيانه اختلاف الفقهاء في قول من قال : "إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق" فقال : "قال أبو يوسف ومحمد موجب اللفظ التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ، والجملة الأولى تامة لوجود الشرط والجزاء وقوله "طالق" جملة ناقصة ، وكذلك الثالثة" ^(٤) . وقد ذكر هذا المصطلح أكثر من مرة فقال في موضع آخر من كتابه : "وقال بعض الحنفية ... إن عطف الجملة الناقصة على الكاملة يوجب إعادة ما في الكاملة لتصير الناقصة مثلها" ^(٥) . وقال أيضاً : "أما إذا كانت الجملة المعطوفة ناقصة فعند الحنفية أنها تشارك الأولى في جميع ما هي عليه" ^(٦) . وممن ورد هذا المصطلح عنده أيضاً الكفوي (ت : ١٠٩٤هـ) في كتابه "الكليات" فقال في حديثه عن الواو : "ولا نسلم أن الواو موجبة للشركة في وضع اللغة ، غير أنها إذا دخلت على جمل ناقصة تجعل للشركة باعتبار الضرورة وهو تكميل الناقصة باشتراكهما في الخبر ، وأما إذا ذكرت بين جملتين تامتين فلا يثبت الاشتراك" ^(٧) .

مصطلح الجملة الناقصة عند المحدثين

ورد هذا المصطلح عند بعض علماء اللغة المحدثين ، ونجده أكثر شيوعاً عندهم منه عند القدماء ، وأقدم من ذكره هو المستشرق برجستراسر في كتابه "التطور النحوي للغة العربية" عند حديثه عن شبه الجملة فقال : "أكثر الكلام جمل ... ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية ، مثال على ذلك النداء ، فإن "يا حسن" ليس بجملة ، ولا قسم من جملة وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدراً ، بخلاف مثل قولي : "أمس" جواباً عن السؤال "متى جئت ؟" فإن تقديره "جئت أمس" فأمس وأمثالها جمل ناقصة ، والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجمل" ^(٨) . وجاء بعده المستشرق "ماريو باي" فذكره في كتابه "أسس علم اللغة" عند حديثه عن المصطلحات النحوية ؛ فبعد أن بين أن هذه المصطلحات التي يستعملها اللغويون الوصفيون مشوشة وغير موحدة ، وأن هناك اتجاهاً لجعلها صالحة لكل أنواع اللغات ، ذكر أن هناك ميلاً إلى استعمال مصطلحات جديدة إلى جانب المصطلحات التقليدية ، ومن هذه المصطلحات الجديدة :

- 1 - المباحث المرضية : ٥٨ .
- 2 - الدر المصون : ٣٨٣/٤ .
- 3 - ينظر : الباب في علوم الكتاب : ٤٦٩/٧ .
- 4 - الفصول المفيدة في الواو المزیدة : ١٠٣ .
- 5 - المصدر نفسه : ١٠٣ .
- 6 - المصدر نفسه : ١١٥ .
- 7 - الكليات : ٩١٩ .
- 8 - التطور النحوي للغة العربية : ١٢٥ .

مصطلحا الجملة الناقصة والجملة التامة ، وقد أوضح الفرق بينهما بقوله : "والمصطلح Exocentric Structure يعني ما كان يسمى عادةً في المصطلح القديم بالجملة التامة مثل : أنا هنا ، ضربته ، بينما^(١) يختص " Endocentric Structure " بمجموعة الكلمات التي تقوم بوظيفة الاسم مثل : "The big red book" أو الفعل مثل " Should have been seen " أو الصفة مثل : "up ,to , date" ، أو الظرف مثل : "in a moment" ^(٢) .

أما فيما يتعلق بالباحثين العرب فقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى أول من ذكر هذا المصطلح في "إحياء النحو" عند حديثه عن تركيب النداء وبعض المصادر المنصوبة ؛ إذ قال : "والذي عوّص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشتمل مبتدأ وخبراً أو فعلاً وفاعلاً ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة ، ويرونها في النداء مثل "يا محمد" ، و"يا علي" فيقدرون : أدعو محمداً أو أدعوك محمداً ، ولا وجه لهذا التقدير ، ولا هو من المعنى . وكذلك "تحية ، وسلاماً ، وصبراً ، وشكراً" يقدرون الفعل لإعراب الاسم المذكور ، ولا وجه له ، وإنما هي جمل ناقصة ... ومنه عندنا ما نحن فيه من مثل : لا بأس ، ولا ضير" ^(٣) . وذكره الشيخ مصطفى الغلاييني عند تعريفه الكلام ، إذ قال : "فإن لم تعد الجملة معنى تاماً مكتفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً" ^(٤) ، مثل "إن تجتهد في عملك" فهذه الجملة ناقصة الإفادة ؛ لأن جواب الشرط فيها غير مذكور وغير معلوم ، فلا تسمى كلاماً" وذكره د. مازن المبارك في كلامه على أسلوب الشرط ، إذ قال : "إن الشرط بدخوله على جملة ما يجعلها ناقصة المعنى حتى تستكمل متبوعاتها كما في الأساليب المعروفة في الاسم الموصول الذي لا يتم معناه إلا بصلته ، وكما في القسم الذي لا يتم معناه إلا بجوابه ، وكذلك أسلوب الشرط" ^(٥) . وذكره د. عبده الراجحي في "التطبيق النحوي" عند حديثه عن شبه الجملة قائلاً : "والنحاة يطلقون هذه التسمية [أي : شبه الجملة] على الظرف والجار والمجرور ، وتسميتهما بشبه الجملة يرجع إلى أسباب ؛ منها : أنهما - سواء كانا تامين أو غير تامين - لا يؤديان معنى مستقلاً في الكلام ، وإنما يؤديان معنى فرعياً ، فكأنهما جملة ناقصة أو شبه جملة" ^(٦) . والأستاذ عبد المجيد عابدين في "المدخل إلى دراسة النحو العربي" عند كلامه على نظرية العامل؛ إذ قال : "كلّ منا يفهم المراد من قولنا "إياك والأسد" أما تحصيل المعنى فأمر يختلف فقد يقال : اتق نفسك أن تدنو من الأسد ، والأسد أن يدنو منك ، ويقال : احذر تلاقي نفسك والأسد ... الخ . وواضح أن الإعراب يختلف في الأمثلة السابقة تبعاً للتقديرات المختلفة ففي أمثال هذه الأحوال ، لا نجد هناك ضابطاً محدداً لتحصيل المعنى . ويتجلى هذا في التركيبات التي سميناهم "أشباه الجمل" أو الجمل الناقصة التكوين" ^(٧) . وهو يعد هذه الجمل من التراكيب الإنفعالية ولذلك فإننا "إن أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب وقطعنا الصلة بين منطوقها ونفسية صاحبها" ^(٨) . ومن الجدير بالذكر أنه سبق أن ذكر مصطلح الجملة الناقصة في بداية الفصل الثاني من كتابه^(٩) لكن من دون أن يبين ما يعنيه بهذا المصطلح ، وكذلك ذكر مصطلح أشباه الجمل في موضع سابق وذلك عند حديثه عن أقسام الجملة العربية إلا أنه لم يذكر مصطلح الجملة الناقصة هناك^(١٠) . وقد ورد هذا المصطلح أيضاً

(1) الصواب : على حين لأن (بينما) لا ترد في هذا الموضع ، وإنما ترد في أول الإخبار.

2 - أسس علم اللغة : ١٠٨ .

3 - إحياء النحو : ١٤٢ .

4 - جامع الدروس العربية : ١٤/١ .

5 - المباحث المرضية : ٦٤ .

6 - التطبيق النحوي : ٣٥٧ .

7 - المدخل إلى دراسة النحو العربي : ١١٢ .

8 - المرجع نفسه : ٦٢ .

9 - ينظر : المرجع نفسه : ٥٩ .

10 - ينظر : المرجع نفسه : ٦١ - ٦٢ .

عند د. شوقي ضيف عند اقتراحه تسمية مجموعة من الصيغ بالصيغ الشاذة وشبه الجملة فقال : "من الواجب أن تضم هذه الصيغ بعضها إلى بعض، ويفرد لها باب خاص نسيمه باب الصيغ الشاذة أو نسيمه باب شبه الجملة ، وهو اصطلاح كان يطلقه النحاة على الظرف والجار والمجرور" (١) .

مناقشة آراء القدماء في مصطلح الجملة الناقصة

ورد مصطلح الجملة الناقصة عند القدماء - كما بينا - واتضح أنه لم يرد عند متقدمي علماء العربية بل ورد عند متأخريهم . ويلاحظ أن العلماء الذين ذكروا هذا المصطلح في كتبهم لم يوضحوا المراد من الجملة الناقصة في كلامهم ؛ إذ إنهم ذكروها عرضاً فلم يخصصوها بالبحث والدراسة ؛ فهم لم يضعوا لها حداً ، ولم يبينوا مصاديقها بأمثلة واضحة تتيح للقارئ فهم المراد من هذا المصطلح . إلا أننا يمكن أن نلاحظ من طريق ما ذكروه أنهم يكادون يتفقون على أن الجملة الناقصة هي الجملة المحتاجة إلى غيرها كما "قالوا عن "ما" الموصولة أنها ناقصة لاحتياجها إلى الصلة، وقالوا عن "ما" النكرة الموصوفة المجردة عن معنى الحرف أنها ناقصة لاحتياجها إلى الصلة" (٢) . فنجد أن ابن بابشاذ قد أطلق هذا المصطلح على الجملة الشرطية ، أما العلائي والكفوي فيبدو من كلامهما أنهما أرادا بها جملة جواب الشرط والجملة الناقصة الخبر ، إذ قال العلائي : "وإذا شاركت الجملة الناقصة الأولى التامة فيما تمت به بعينه، فلا حاجة إلى تقدير شيء آخر من إعادة شرط أو تقدير خبر" (٣) . أما كلام الكفوي فقد مر ذكره . في حين نجد السمين الحلبي يورد هذا المصطلح وصفاً للجملة الفعلية التي فعلها ناقص ، فسمى هذه الجملة بالناقصة ؛ لأن الفعل الناقص هو أحد ركنيها .

مناقشة آراء المحدثين في مصطلح الجملة الناقصة

الناظر في النصوص التي ذكرناها لعلماء اللغة المحدثين الذين تعرضوا لمصطلح الجملة الناقصة يجد أنهم متباينون في استعمالهم هذا المصطلح . فنجد عند برجستراسر مقابلاً لمصطلح "أشباه الجمل" فالجملة الناقصة عنده : كلام يحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدراً وجعل منه نحو : "أمس" جواباً عن السؤال " متى جئت ؟" أما أشباه الجمل فمن أمثلتها عنده النداء ، والتحذير ، و "إذا" ، و "لولا" ، والاسم المرفوع بعدهما ، و "لا" النافية للجنس مع اسمها ، ونحو : "حسبك" وغيرها (٤) . والظاهر أنه جعل الحذف أساس تقسيمه هذا ، فمتى ما كان الحذف واجباً لا يجوز فيه إظهار المقدر ، أي إن هذا المقدر لم يظهر في كلام العرب أبداً ؛ كان الكلام من أشباه الجمل ، ومتى ما كان الحذف غير واجب ، أي : يجوز فيه إظهار المقدر ، وانه قد ظهر في كلامهم كان الكلام من الجمل الناقصة . ونجد أن الأستاذ إبراهيم مصطفى جعل النداء ، و "لا" النافية للجنس من الجمل الناقصة لا من أشباه الجمل كما فعل برجستراسر ، بل إنه لم يذكر مصطلح أشباه الجمل ولم يتحدث عنها ، وهو بذلك جعل ما كان حذفه واجباً من الجمل الناقصة ، أي : إنه عنى بهذا المصطلح عكس ما عناه برجستراسر تماماً . وجعل الأستاذ عبد المجيد عابدين مصطلحي الجملة الناقصة وأشباه الجمل من المصطلحات المترادفة فلم يفرق بينهما من حيث المعنى والاستعمال ، وكانت الأمثلة التي ذكرها مما فيه الحذف واجب؛ إذ هي لا تحتاج إلى تقدير ، قال : "ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن هذه التركيبات الناقصة التكوين تدل على معنى تركيبى دون حاجة إلى تقدير مع كونها ليست في مرتبة الجملة الكاملة "الاسمية والفعلية" (٥) . في حين نجد د. عبده الراجحي و د. شوقي ضيف قد أطلقا مصطلح الجملة الناقصة

١ - الرد على النحاة : ٦٠ "مقدمة المحقق" .

٢ - المباحث المرضية : ٥٨ .

٣ - الفصول المفيدة : ١٢٠ .

٤ - ينظر : التطور النحوي : ١٢٥ - ١٣٢ .

٥ - المدخل إلى دراسة النحو العربي : ١١٢ .

على ما يسمى في النحو العربي القديم "شبه الجملة" وهو الظرف والجار والمجرور ؛ فيرى د. الراجحي أنهما "الظرف والجار والمجرور" من الجمل الناقصة ؛ لأنهما يؤديان معنى غير مستقل^(١) . أما د. شوقي ضيف فيرى أن سبب تسمية القدماء للظرف والجار والمجرور بشبه الجملة "أن جملتها ناقصة ؛ إذ ينقصها العامل - في رأيهم - الذي يعلقون به الظرف والجار والمجرور"^(٢) وأراد - في الوقت نفسه - أن يبقى على مصطلح "شبه الجملة" أو "أشباه الجمل" ليدل بها على ما سماه هو بالصيغ الشاذة^(٣) . أما الأستاذ مصطفى الغلاييني و د. مازن المبارك فقد ذكرا هذا المصطلح عرضاً ولم يبيّنا مقصودهما منه بيّناً واضحاً وان كان المبارك قد أوضح معنى النقص في هذه الجمل بقوله: "وهم [أي : النحاة] مما يسمون ما يحتاج إلى غيره ناقصاً"^(٤) ، وكان كلامهما عن الجملة الناقصة مرتبطاً بالكلام على الجملة الشرطية .

ونجد باحثين آخرين قد أطلقوا مصطلحات أخرى ضمت في بعض مصاديقها ما سماه قسم من الباحثين المحدثين ممن سبق ذكرهم بالجملة الناقصة ؛ منها مصطلح الجمل غير الإسنادية الذي ذكره د. عبد الرحمن أيوب^(٥) وعنى به فيما عني النداء ، وهو من الجمل الناقصة باصطلاح الأستاذ إبراهيم مصطفى . ومن الجدير بالذكر أن برجستراسر قد وصف أشباه الجمل بأنها تركيبات غير إسنادية^(٦) ، أي : إنه سبق د. أيوب إلى هذه التسمية. وهناك مصطلح الجملة المكتفية الذي ذكره د. علي عبد الفتاح وقد سماها الجملة المقتصرة فضلاً عن تسميتها بالمكتفية وجعلها قسمين : الجملة المكتفية المستقلة بنفسها ، والجملة المكتفية أو المقتصرة السياقية^(٧) ، وقد رفض د. علي عبد الفتاح تسمية هذه الجمل وأمثالها بالجمل الناقصة قائلاً : "ووصف ذلك بالجملة الناقصة يوحي بنقص الكلام في ذاته ، وأنه نقص يستدعي مكملاً لأنه بهذه التسمية لا يكون كلاماً مكتفياً بنفسه ، مقتصر على ما هو قائم عليه ، على الرغم من دلالاته التامة واستقلالته عن القول بالتقدير وزعم محذوف منه ؛ لذا فتسمية هذه الجملة بالناقصة تصب في جانب التزام القول بالحذف والتقدير ، فالناقص يعني أنه محتاج والتقدير يعني تكميل هذا الناقص"^(٨) . ورفض أيضاً مصطلح شبه الجملة أو الصيغ الشاذة الذي اقترحه د. شوقي ضيف مبيناً أن هذه الجمل ليست بدعاً من الأساليب اللغوية العربية وليست نادرة كي تسمى شاذة ، ولا يمكن تسميتها بشبه الجملة أيضاً لأن هذا المصطلح "على ضعفه وإطلاقه بهدي فكرة العامل قد وقر في الأذهان أنه للظرف والجار والمجرور بخاصة وهو - كما ذكرنا - على ما فيه من إشكال وجدل في التسمية لا يطلق على سوى الظرف وقسيمه ، فكيف نأخذ به"^(٩) ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المحدثين رفض فكرة الجملة الناقصة منهم الأستاذ محمد عرفة - وهو أحد أنصار النحو القديم - مبيناً أنه لا يمكن تصور هذه الفكرة وعدّها "مصادمة لبديهية العقل ؛ لأن الجملة لا بد له من مسند إليه ومسند"^(١٠) .

١ - ينظر : التطبيق النحوي : ٣٥٧ .

٢ - الرد على النحاة : ٦٠ "مقدمة المحقق" .

٣ - ينظر : المرجع نفسه والصحيفة نفسها .

٤ - المباحث المرضية : ٥٨ .

٥ - ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩ .

٦ - ينظر : التطور النحوي : ١٢٥ .

٧ - ينظر : دلالة الاكتفاء : ٨٠ - ١٢٢ .

٨ - المرجع نفسه : ٩٣ .

٩ - المرجع نفسه : ٩٣ - ٩٤ .

١٠ - المدخل إلى دراسة النحو العربي : ١٢٠ .

أنواع الجمل الناقصة: من عرض أقوال القدماء والمحدثين في الجملة الناقصة ، نرى أن معنى النقص في هذه الجملة لم يكن واحداً عند الجميع ، فكل منهم نظر إلى الجملة من زاوية تختلف عن الزاوية التي نظر إليها الآخرون ، ولذا كان للجملة الناقصة أنواع مختلفة بحسب الزاوية التي نظر إليها منها العلماء ، وإن كنا نرى أن زاوية الإسناد وزاوية الإفادة التي خصها العلماء في بحثهم في هذه الجملة هما زاويتان قريبتان إلى بعضهما البعض ، فكثيراً ما يؤثر الإسناد بالإفادة فيؤدي نقص الإسناد إلى نقص الإفادة .

أولاً : جمل ناقصة الإسناد: من المعلوم أن الإسناد في الجملة العربية إما أن يكون تاماً فتكون الجملة تامة الإسناد، أو ناقصاً فتكون الجملة ناقصة الإسناد . والإسناد الناقص لدى النحاة هو "ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظاً ولا تقديرًا"^(١) وهو يرد في مواضع كثيرة ، فنجد في هذه الجمل طرفاً واحداً ، أي : إما المسند إليه أو المسند .

١- جمل ذكر فيها المسند إليه فقط ، وذلك في مسائل منها :

أ- في المصادر والوصف عندما تقع فضلة ، نحو : "عجبت من ضرب زيد عمرو"^(٢) وقوله تعالى : ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء / ٣] .

ب- "حسبك" في "حسبك ينم الناس" مبتدأ لا خبر له^(٣) .

ج- في باب التعجب في صيغة "ما أفعله" إذ يرى الأخفش أن "ما" اسم موصول مبتدأ والجملة بعده صلته ولا خبر للمبتدأ^(٤) .

د- في مسألة "ضربي زيدا قائماً" فإن "ضربي" مبتدأ مسند إليه بلا مسند^(٥) .

هـ- في نحو : "كل رجل وضيعة" فكلمة "ضيعة" مبتدأ ولا خبر له^(٦) . وغيرها من المواضع .

٢- جمل ذكر فيها المسند فقط ، وذلك في مسائل منها :

أ- في باب التوكيد اللفظي ، نحو : "قام قام زيد" فالفعل الثاني قام أكد الفعل الأول لفظياً وهو بلا فاعل^(٧) .

ب- "حاشا" عند الفراء فعل بلا فاعل^(٨) .

ج- الفعل الناقص "كان" يأتي زائداً لمحض التوكيد فيكون فعلاً مسنداً وليس له مسند إليه^(٩) ، نحو قوله تعالى :

﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم / ٢٩] .

د- جملة النداء وجملة التعجب وجملة نعم وبئس كما يرى د. عبد الرحمن أيوب بلا مسند إليه وسماها جملاً غير إسنادية^(١٠) .

هـ- نحو : "نعم رجلاً زيد" فالفعل "نعم" مسند بلا مسند إليه^(١) وغيرها من المسائل^(٢) .

١ - الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢٦ .

٢ - ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢٦ ، والإسناد في العربية : ٣٠ .

٣ - ينظر : الأصول : ٣٦/٢ .

٤ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٣٣/٤ .

٥ - ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٧/١ .

٦ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٨٢/١ .

٧ - ينظر : تسهيل الفوائد : ١٦٦ .

٨ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٢٣/٢ .

٩ - ينظر : المصدر نفسه : ١٩١/٤ .

١٠ - ينظر : دراسات نقدية : ١٢٩ .

ويبدو أن مصطلح الجمل الناقصة التكوين الذي ذكره الأستاذ عبد المجيد عابدين ، والذي جعله مرادفاً لمصطلح أشباه الجمل - كما بينا - أراد به الجمل الناقصة الإسناد ، ودلينا في ذلك أنه قال عنها : هي " التراكيب التي تفيد معنى ولكنها لا تتركب مما تتركب منه الجملة التامة " (٣) . وقال أيضاً : " ولو عرفوا [يقصد : علماء العربية القدماء] أن من الممكن أن توجد تراكيب ناقصة التكوين تفيد معنى كالجملة الكاملة تماماً ، ولكنها لا تتكون من مسند ومسند إليه لأراحوا أنفسهم من تقدير عوامل لا مواضع لها في التركيب ولا تزيد التركيب إلا مسخاً وتنشويهاً " (٤) وكذلك ما قاله في حديثه على الأستاذ محمد عرفة - وقد سبق ذكره - وان الأستاذ عابدين إنما أطلق على هذه الجمل مصطلح ناقصة التكوين ؛ لأنها لم ترتق بعد إلى مرحلة الجملة الكاملة ، وتعلينا لهذه التسمية تابعنا فيه الأستاذ عابدين الذي وسع دائرة النقص في العربية لتشمل المفردات ، فذكر مصطلح الألفاظ الناقصة التكوين مبيناً أنها ألفاظ "لم ترتق بعد إلى مرحلة الاسم الكامل مثل : أي" (٥) .

ثانياً : جمل ناقصة الإفادة

هذا القسم من الجمل نجده عند من قال بعدم الترادف بين الكلام والجملة ؛ إذ ذهب بعض النحاة إلى ان الكلام والجملة مصطلحان لشيء واحد ، وهو مذهب ابن جني (ت : ٣٩٢هـ) (٦) والزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) (٧) إلا أن مذهب جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان ، فإن شرط الكلام الإفادة على حين لا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة بل يشترط فيها الإسناد سواء أفاد هذا الإسناد أم لم يفد ، فهي أعم من الكلام ؛ إذ إن كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة (٨) ، وقد عرفها الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) بأنها : " عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء أفاد كقولك "زيد قائم" أو لم يفد كقولك "إن يكرمني" فانه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون أعم من الكلام مطلقاً " (٩) ، وهذا ما نجده عند ابن هشام (ت : ٧٦١هـ) في المغني (١٠) ، كما نجده عند غيره (١١) .

ومن الجمل الناقصة الإفادة جملة الشرط كما ذكر الجرجاني في تعريفه للجملة ، وقد ذكرها ابن هشام أيضاً وذكر معها جمل أخرى بقوله : "ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام" (١٢) ، ومنها أيضاً جملة الوصف وجملة القسم التي أشار إليها د. مازن المبارك ، فقال بعد أن بين أن جمهور النحاة لا يشترطون الإفادة في الجملة : "ورأينا هذا الأصل معروفاً عندهم وشائعاً في أمثلة كثيرة معروفة كجمل الصلات والصفات والقسم ، وكذلك جملة الشرط التي تحتاج من حيث المعنى إلى جملة الجواب احتياج الاسم الموصول إلى صلته واحتياج الموصوف إلى صفته واحتياج القسم إلى جوابه ؛ لأن الشرط مثلها من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين" (١٣) . ويلاحظ أنهم لم ينصوا على أنها جمل ناقصة الإفادة بل قالوا إنها "غير مفيدة" ،

١ - ينظر : حاشية الصبان : ٤٨/٣ .

٢ - ينظر : الإسناد في العربية : ٣٦ .

٣ - المدخل على دراسة النحو العربي : ٦٢ .

٤ - المدخل إلى دراسة النحو العربي : ١١٩ - ١٢٠ .

٥ - المرجع نفسه : ١٢٠ .

٦ - ينظر : الخصائص : ١٧/١ .

٧ - ينظر : المفصل : ٢٣ .

٨ - ينظر : مغني اللبيب : ٤٩٠/٢ ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١٢ .

٩ - التعريفات : ٦٩ .

١٠ - ينظر : مغني اللبيب : ٤٩٠/٢ .

١١ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠/١ - ٣٤ .

١٢ - مغني اللبيب : ٤٩٠/٢ .

١٣ - ينظر : المباحث المرضية : ٥٧/١ .

وأرى أن قولهم "غير مفيدة" يفهم منه أن هذه الجمل ناقصة الإفادة لا عديمة الإفادة ، وبين النقص والعدم بون شاسع كما هو معروف . ويلاحظ أيضاً أن قول د. المبارك السابق الذكر وقوله : "إن الجملة قد تتم تركيباً بركنيتها ولما يتم معناها لاحتياج أحد ركنيتها إلى ما يكمل معناها"^(١) وقوله : "إن الموصول يحتاج إلى صلته وبها يكتمل المعنى ... وكما يتوقف تمام المعنى على ذكر الصلة كذلك يتوقف تمام المعنى في أسلوب الشرط على ما يلزم عن الشرط وهو الجزاء"^(٢) فيه إشارة واضحة إلى أن هذه الجمل ناقصة الإفادة . أما الشيخ مصطفى الغلاييني فقد نص على أن جملة الشرط جملة ناقصة الإفادة ، وقد مر ذكر كلامه^(٣) .

ثالثاً : جمل ناقصة التصرف

ويراد بها : الجمل "التي تقبل نوعاً مفيداً من التغيير فلا تقبل التغييرات المطلقة"^(٤)، ومن أمثلتها :-

- ١- ما تضمن معنى الدعاء من المبتدئات ، نحو : "ويل للكافر" و "سلاماً عليك" .
فهذه تلزم الابتداء ، ولا تدخل النواسخ عليها ، فلا يقال : "إن وياً للكافر" ولا "إن سلاماً عليك" وإن دخلت عليها النواسخ تحولت العبارة من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر وبذلك تكون إخباراً لا دعاءً ، إلا أن هذه الجمل يجوز أن تعرف فيقال: "الويل للكافر" و "السلام عليك" ، وكذلك يجوز أن يقال بالنصب نحو : "ويلاً لك" و "سلاماً عليك"^(٥) .
- ٢- الوصف الذي وقع مبتدأ وأغنى مرفوعه عن الخبر نحو : "أقائم أخواك ؟" .
هذا الوصف لا يصح أن يعرف ، فلا يقال : "القائم أخواك" ولا أن يصغر ، فلا يقال : "أصويرب الرجلان" ولا أن يوصف ، فلا يقال : "أصاب عاقل الزيدان"^(٦) ، إلا أنه يقبل دخول بعض العوامل عليه نحو : "ليس قائم الزيدان" .
- ٣- الجمل المبدوءة بضمير الشأن نحو : "هو الله أحد" و "هي الدنيا تغرر تابعيها" . فهذا الضمير مفرد دائماً ، لا يجوز أن يثنى ولا أن يجمع وإن ثني و جمع ما بعده . ولا يجوز أن يعطف عليه ولا أن يؤكد ، ولا أن يبدل منه ، ولا أن يأتي منه حال ، ولا أن يعمل فيه إلا الابتداء ونواسخه^(٧) ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾ [النمل / ٩] وقوله تعالى : ﴿إِنِّي لَإِيحَافُ لِدَيِّ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل / ١٠] .

رابعاً : ما كان أحد ركنيتها فعلاً ناقصاً

وهذا النوع من الجمل الناقصة نجده عند السمين الحلبي ، إذ أطلق مصطلح الجملة الناقصة على جملة "وكانوا يعتدون"^(٨) من قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة / ٦١] وتابعه في ذلك ابن عادل الدمشقي^(٩) .

الجملة الناقصة عند الأصوليين

لا يشترط الأصوليون الفائدة التامة لا في الكلام ولا في الجملة ، وإن سبب تسمية الجملة بهذا الاسم ليست فائدتها التامة بل مدلولها التركيبي بحيث يكون لكلماتها المفردة معناه المعجمي الخاص ولهيتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات وإن هذا المعنى التركيبي الزائد إما أن يحصل من تركيب

١ - ينظر : المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

٢ - المصدر نفسه : ٥٨/١ .

٣ - ينظر : جامع الدروس العربية : ١٤١/١ .

٤ - الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ١١٣ .

٥ - ينظر : معجم الهوامع : ١٠٧/٢ .

٦ - ينظر : المساعد : ٢٠٦/١ .

٧ - ينظر : معني اللبيب : ٦٣٦/١ .

٨ - ينظر : الدر المصون : ٣٨٣/٤ .

٩ - ينظر : اللباب : ٤٦٩/٧ .

يحسن السكوت عليه كقولنا : "القطارُ قادمٌ" ، أو يحصل من تركيب لا يحسن السكوت عليه كقولنا : "القطار القادم" . فإن في كل منهما معنى زائداً على معنى القطار ومعنى القدوم هو : نسبة القدوم إلى القطار وربطه به إلا أن هذا المعنى في الهيئة الأولى تام وفي الثانية ناقص .

ولما كان في تركيب الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه وصلة الموصول وأمثالها مدلول نحوي زائد على المدلول اللغوي ، عُدَّت هذه المركبات جملاً ، وكون هذا المدلول التركيبي ناقص الفائدة لا يسوغ نفي إطلاق الجملة عليه ، بل يدفعنا إلى تقسيم الجملة على ناقصة وتامة بحسب نقصان الفائدة وتامها .

على أن بعض الأصوليين يطلقون مصطلح "الجملة الناقصة" على ذات النسبة الناقصة كجملة الإضافة وجملة الوصف ، أما جملة الشرط والجواب وجملة الصلة فهي عندهم من الجمل التامة وإن لم يصح السكوت عليها ، لاحتوائها على نسبة تامة بين المسند والمسند إليه ، ويعللون عدم صحة السكوت على جملة الشرط وحدها ليس بنقصان نسبتها بل لوقوعها طرفاً في نسبة ثانوية ، هي النسبة التعليقية للجملة الشرطية بكاملها "قلو أتى المتكلم بأداة الشرط مع جملة الشرط وسكت كان عدم صحة السكوت بسبب بتر مفاد الجملة الشرطية وعدم استيفاء أطراف النسبة التعليقية التي بدأ بتفهمها لا بسبب نقصان جملة الشرط في ذاتها" (١) .

ولأجل إيضاح فكرتهم عن تمام الجملة ونقصانها نستعرض رأيهم في ذلك :

الجملة الناقصة والجملة التامة : يفرق الأصوليون بين مفاد الجملة الناقصة والتامة بطريقتين : الأولى : - وهو المشهور بينهم - أن الجملة الناقصة تتضمن نسبة ناقصة والجملة التامة نسبة تامة ولهم في التعبير عن الفارق بين النسبتين رأيان :

أ- يشير العراقي إلى فوارق بينهما أهمها : أن الجملة التامة تعبر عن إثبات نسبة بين شيئين أي : إن المتكلم بجملة "زيد عالم" يريد إثبات نسبة العلم إلى زيد ، أما الجملة الناقصة فتعبر عن النسبة الثابتة بينهما فالمتكلم بجملة "زيد العالم ... قائم" أو "هذا زيد العالم" فهو يتحدث عن نسبة بين العلم وزيد كانت قد ثبتت من قبل ، ولأنها ثابتة ومعلومة فقد جعلها قيماً للمسند إليه أو للمسند في تركيب جديد يراد به إثبات النسبة التامة بين المسند إليه المقيد والمسند أو بالعكس (٢) .

وقد ناقش بعض الأصوليين المحدثين هذا الفارق الذي أشار إليه العراقي على أساس أنه لا ينتهي إلى التمييز بين ذات النسبة الناقصة وذات النسبة التامة ، بل هو فقط يبين أن الجملة الناقصة موضوعة لإفادة وجود النسبة وثبوتها ، والجملة التامة موضوعة لإفادة إيجاد النسبة وإثباتها . وهذا ليس فرقاً بين النسبتين لأن ثبوت النسبة وإثباتها لا يغير من حقيقتها فيجعلها ناقصة حيناً وتامة حيناً آخر ، بل نسبة ثابتة ونسبة غير ثابتة (٣) .

ب- ميز السيد محمد باقر الصدر بين الجملة الناقصة والجملة التامة على أساس ذات النسبتين . فالنسبة الناقصة "نسبة تحليلية" بمعنى أن الذي يحصل في ذهن عند سماع الجملة ذات النسبة الناقصة مثل "ضرب زيد" صورة فردية واحدة ولكنها لو حلت بنظرة ثانية لقل : إنها تنحل إلى نسبة وطرفين ، فهي كلام لا يصح السكوت عليه بل ينتظر في حقها أن تقع طرفاً للارتباط بصورة أخرى في حكم معين يصح السكوت عليه . أما النسبة التامة "نسبة واقعية" أي : إن الذي يحصل في ذهن من جملة "ضرب زيد" أو "زيد ضارب" هو صورة مركبة من طرفين ونسبة بحيث لا تبقى بعد سماعها حالة منتظرة ؛ لذلك تكون هذه النسبة تامة يحسن السكوت عليها (٤) .

1 - مباحث الدليل اللفظي : ٣٣٧/١ .

2 - ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٥ .

3 - ينظر : المرجع نفسه : ٢٤٧ .

4 - ينظر : مباحث الدليل اللفظي : ٢٨١/١ .

الثاني: ما ذهب إليه السيد الخوئي وهو أن الجملة التامة موضوعة لقصد الحكاية والإخبار في الجملة الخبرية ولقصد إبراز أمر ما في نفس المتكلم في الجملة الإنشائية . أما الجملة الناقصة فهي موضوعة لما رأى أن الحروف موضوعة له وهو "التحصيل والتضييق" لا للنسبة الناقصة فجملة "كتاب محمد" تدل على الحصة الخاصة من الكتاب المقيد بكونه لمحمد و "الرجل العالم" تدل على تضييق مفهوم الرجل بكونه عالماً وهكذا^(١) .

وقد ناقش بعض المحدثين رأيه مبيناً أنه إذا سلمنا بأن الجملتين تفيضان التضييق والتقييد فإن تقييد أي مفهوم بمفهوم آخر لا يتم إلا بعد فرض وجود نسبة بين المفهومين يصح بها تقييد أحدهما بالآخر ومع فقدتها لا يصح ذلك ، وإذا كان التقييد لا يتم إلا بعد وجود النسبة فما الدال عليها إذا ؟ ذهب الجمهور إلى أن الدال على هذه النسبة التقييدية الناقصة هو التركيب الناقص في جملتي الإضافة والتوصيف ، وإذا كان الأمر كذلك فإن المدلول الأول للجملة الناقصة هو النسبة الناقصة أما التحصيل والتضييق والتقييد فهي مدلولات ثانوية لازمة للنسبة التقييدية^(٢) .

الخاتمة

توصل البحث إلى نتائج من أهمها :

- ١- إن مصطلح الجملة الناقصة مصطلح شاع عند المحدثين من علماء اللغة وإن ذكرته بعض كتب القدماء .
- ٢- يعد ابن بابشاذ أول من ذكر هذا المصطلح من علماء العربية القدماء ، أما المحدثون فكان برجستراسر أول من ذكره منهم .
- ٣- اختلفت آراء القدماء والمحدثين في دلالة مصطلح الجملة الناقصة .
- ٤- ذكر بعض الباحثين مصطلح "أشباه الجمل" على أنه مرادف لمصطلح الجملة الناقصة، وذكر آخر مصطلح "الصيغ الشاذة" وأراد به هذا المعنى .
- ٥- أطلق بعض الباحثين مصطلحات أخرى تضم في بعض مصاديقها الجملة الناقصة منها مصطلح الجملة المكتفية والجملة غير الإسنادية .
- ٦- تقسم الجملة الناقصة على أنواع : جملة ناقصة الإسناد وجملة ناقصة الإفادة وجملة ناقصة التصرف ، وما كان أحد طرفيها فعلاً ناقصاً .
- ٧- أنكر بعض الباحثين المحدثين مفهوم الجملة الناقصة وعدّه مصادمة لبديهية العقل .
- ٨- عرف الأصوليون مصطلح الجملة الناقصة وكان لهم طريقان في التفريق بين الجملتين الناقصة والتامة هما : أن الجملة الناقصة تتضمن نسبة ناقصة والجملة التامة نسبة تامة ، أن الجملة التامة موضوعة لقصد الحكاية والإخبار في الجملة الخبرية ولقصد إبراز أمر ما في نفس المتكلم في الجملة الإنشائية . أما الجملة الناقصة فهي موضوعة لما رأى أن الحروف موضوعة له.

المصادر

- القرآن الكريم .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ط ٢ ، القاهرة .
- أسس علم اللغة ، ماريو باي ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط ٨ ، ١٩٨٨ .
- الإسناد في العربية ومسائل أخرى، د. صباح عطوي عبود، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى،

٢٠١٥م

١ - ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٦ .

٢ - ينظر : المرجع نفسه : ٢٤٧ .

- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (ت : ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له : محمد كامل بركات ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- التطبيق النحوي ، د. عبده الراجحي ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٩ .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٤ .
- التعريف، الشريف الجرجاني (ت : ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه : جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ .
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط٢٨ ، ١٩٩٣ .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان الصبان (ت : ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٧ .
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٤ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب ، طبع في مطابع الإنماء .
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية ، د. علي عبد الفتاح ، مطبعة النماء ، ط١ ، ٢٠١٠ .
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، أبو سعيد العلاني (ت : ٧٦١هـ) ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٠ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الكفوي (ت : ١٠٩٤هـ) ، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي (ت : ٧٧٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨ .
- مباحث الدليل اللفظي، محمود الهاشمي ، مطبعة الآداب ، النجف .
- المباحث المرضية المتعلقة بـ"من الشرطية"، ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين ، مطبعة الشبكيشي بالأزهر ، مصر ، ط١ ، ١٩٥١ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل النحوي ، تحقيق : محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، ط٢ ، ٢٠٠١ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر .
- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي بو ملح ، مكتبة الهلال ، ط١ ، ١٩٩٣ .